التعويل على مستقبل المرأة

الخدمات المالية الرقمية تلغي دور الوسطاء لتحقيق تكافؤ الفرص

سارة هندريكس

الصورة: مؤسسة بيل وميلندا غيتس

الفقر ليس حقيقة أو حالة واحدة، بل بالأحرى مجموعة من الحقائق والحالات تتمثل في نقص الأصول المالية، وعدم إمكانية الحصول على الممتلكات، وانعدام صوت الفرد في المجتمع.

واليوم، كما كان الحال دائما، يقع التأثير الأكبر للفقر على المرأة. ففي جميع أنحاء العالم، يقل دخل المرأة عن الرجل بنسبة ٦٣٪، ومع ذلك فإنها تقضي ثلاثة أضعاف عدد الساعات التي يقضيها الرجل في العمل غير مدفوع الأجر، مثل العمل المنزلي. وتثبت عقود من البحث أيضا أن الفقر يؤثر على المرأة بصورة مختلفة عن تأثيره على الرجل وأنه يحرم المرأة من الفرص الأساسية طوال حياتها.

وعلى العكس من ذلك، نعلم أنه عندما يكون لدى المرأة القدرة على كسب مالها الخاص وإنفاقه وادخاره والتحكم فيه، فإنها تحقق مكاسب ليس لنفسها فحسب بل لمجتمعاتها أيضا. وتشير تقديرات معهد ماكينزي العالمي إلى أن الدمج الكامل للمرأة في الاقتصاد سيضيف ١٢ تريليون دولار إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٢٥. وبعبارة أخرى، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين ينهض بجميع الأمم.

ويعد الاستثمار في الشمول المالي إحدى السبل التي يمكننا مساعدة المرأة بها على إطلاق العنان لقدرتها على التحكم في مستقبلها الاقتصادي. ففي مؤسسة بيل وميلندا غيتس، نركز على دمج المرأة في العالم النامي، حيث لا تملك ٤ من كل ١٠ نساء حسابا ماليا من أي نوع. ونظرا لأن هناك ما يقرب من مليار امرأة لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية الرسمية، فإننا نحتاج إلى حلول يمكن تطبيقها على نطاق واسع.

ويمكن للخدمات المالية الرقمية — بما في ذلك خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وبطاقات الخصم والائتمان، ومنصات التجارة الإلكترونية — أن تساعد الشركات على النمو بكفاءة أكبر بكثير مقارنة بالفروع المادية، كما يمكن أن تكون رسومها أقل بنسبة ٩٠٪ تقريبا مقارنة بالرسوم المرتبطة بالخدمات والمعاملات النقدية.

ففي ليبيريا، يسافر المعلمون لمدة تصل إلى ١٠ ساعات ذهابا ومثلها إيابا لتحصيل أجورهم نقدا — وهي رحلة تتطلب غالبا التغيب عن العمل وإنفاق ما يصل إلى ١٥٪ من أجورهم على الطريق. وعندما تمت رقمنة الرواتب، وفر المعلمون ١٣,٥ ساعة في المتوسط كل أسبوعين وانخفضت تكلفة تحصيل أجورهم بنسبة ٩٠٪. أي أنهم يستطيعون الآن قضاء أكثر من نصف يوم في الفصول المدرسية أو مع عائلاتهم.

وعندما تمتلك المرأة حسابا شخصيا للاحتفاظ بدخلها الشخصي، يمكنها أن تكتسب أيضا مزيدا من الاستقلالية في حياتها. ففي بنغلاديش، تشكل النساء معظم القوى العاملة في مصانع الملابس، ولكن حسب الأعراف الاجتماعية المحلية، غالبا ما يقمن بتسليم أجورهن النقدية إلى الزوج أو الوالد. ولذلك، لا يكون لديهن رأي يُذكر في كيفية ادخار أو إنفاق ما يتقاضينه من أموال. ومع ذلك، أثبت بحث أجرته «رابطة أفضل من النقد» أنه في مصانع الملابس، حيث تكون الأجور رقمية، فإن احتمال إبلاغ العاملات عن عدم قدرتهن على ادخار الأموال لأن أحد أفراد العائلة يتحكم في رواتبهن يكون أقل بنسبة ٦٩٪.

ويعد الإدماج المالي للمرأة إحدى الوسائل القوية العديدة التي يمكنها تعزيز المساواة بين الجنسين، لكن لا يمكننا إحراز تقدم كبير إذا لم نفطن بحق إلى واقع حياة المرأة. وقد لفتت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة انتباه العالم إلى الفجوة في البيانات الجنسانية حيث أظهرت أنه من بين مؤشرات المساواة بين الجنسين الأربعة عشر، لا يوجد سوى ٣ مؤشرات تتوافر لها بيانات كافية لمتابعة التقدم المحرز. ومن الواضح أننا نحتاج إلى بيانات أكثر وأفضل. وفي عام ٢٠١٦، أعلنت مؤسستنا عن استثمار قيمته ٨٠ مليون دولار للمساعدة في سد بعض هذه الفجوات الخطيرة في البيانات الجنسانية. ومن خلال تحسين البيانات، يمكن لصناع السياسات أن يفهموا بشكل أكمل ما يصلح وما لا يصلح، وأن يتخذوا الإجراءات التي أثبتت فعاليتها.

وقد اتخذ صندوق النقد الدولي أيضا خطوات مهمة لمعالجة فجوة البيانات الجنسانية. فالمسح السنوي لإمكانية الحصول على الخدمات المالية الذي يجريه الصندوق يتناول الشمول المالي من جانب العرض لدعم التحليل ووضع السياسة. وكان المسح الذي أُجري العام الماضي هو أول مسح يقسم البيانات حسب الجنس، مما أتاح لنا معرفة البلدان التي تعمل على سد الفجوات بين الجنسين في معاملات مثل الاقتراض والإيداع — وهي معلومات غاية في الأهمية لفهم الاستراتيجيات والسياسات التي تدعم هذه المكاسب.

كذلك فإننا نستكشف السبل التي يمكن للتكنولوجيا من خلالها مساعدة النساء على التغلب أو الالتفاف على بعض العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون الإدماج المالي للمرأة. فتمكين المرأة من التقدم بطلب للحصول على الحسابات من خلال عملية آلية، على سبيل المثال، يعني أنه لن يتم رفض ذلك الطلب من الوكلاء الذين يعتقدون أنه لا ينبغي السماح للنساء بالحصول على أموالهن الخاصة. وتقارن كريستالينا جورجيفا، الرئيس المؤقت للبنك الدولي، بين التطبيقات المالية الرقمية واختبارات الأداء العمياء التي يتم استخدامها في العديد من السيمفونيات الكبرى اليوم. وقالت: «ستحقق الخدمات المالية الرقمية للمرأة في مجال الأعمال التجارية ما حققه الستار لها في مجال الموسيقى».

ونظرا لأن هناك حوالي ٨٠ مليون امرأة لا يتعاملن مع البنوك في الاقتصادات النامية ويتلقين التحويلات الحكومية نقدا، نرى أن هناك فرصة هائلة لإدماج النساء وتمكينهن ماليا على نطاق واسع. لكن لن يحدث هذا إلا إذا أخذنا في الاعتبار الفروق الدقيقة في كيفية حصول الأشخاص على التحويلات النقدية واستخدامهم لها. لذا، عندما نتعاون مع الحكومات في مجال برامج المدفوعات الاجتماعية، فإننا نقوم بذلك على ثلاثة أصعدة: رقمنة المدفوعات على جانب العرض، وتوجيهها خصيصا إلى النساء، وتصميم البرنامج بحيث يلبي الحاجات الفريدة للنساء. ولن تتمكن المرأة من تحقيق الإدماج والاستفادة منه بصورة حقيقية إلا عندما تتم معالجة الجوانب الثلاثة جميعها.

ونحن أيضا شريك مع الحكومات في مجال أنظمة تحديد الهوية ومتطلباتها. ففي كل البلدان تقريبا، يجب على الأشخاص تقديم إثبات قانوني لهويتهم من أجل فتح حساب مالي. لكن في البلدان منخفضة الدخل، لا يوجد

> عندما تمتلك المرأة حسابا شخصيا للاحتفاظ بدخلها الشخصي، يمكنها أن تكتسب أيضا مزيدا من الاستقلالية في حياتها.

لدى ٤٥٪ من النساء هوية رسمية، في حين تبلغ النسبة بين الرجال ٣٠٪. وقد نجحت بلدان مثل الهند وباكستان في إطلاق برامج الهوية الوطنية الرقمية — باستخدام البيانات البيومترية للتغلب على عقبة معرفة القراءة والكتابة. والآن تستطيع النساء استخدام أرقام الهوية الوطنية لفتح الحسابات المالية الرقمية والارتباط مباشرة بالخدمات الحكومية.

ويبدو أن اقتران الهويات الرقمية بالحسابات الرقمية يحقق النفع المتبادل لكل من الحكومات والمواطنين. ففي الهند، ساعد إصدار الهويات الرقمية الملايين من الأشخاص على فتح حسابات لأول مرة. وفي باكستان، بعد قيام الحكومة بربط نظام الهوية ببرنامج المدفوعات الاجتماعية، تضاعف تقريبا عدد النساء اللاتي اشتركن في نظام الهوية.

وفي مؤسسة غيتس، نرى أن كل البشر متساوون في القيمة، لكننا نعلم أنه لا تُتاح لكل البشر فرص متساوية في الوقت الحاضر. وقد يبدو الحصول على خدمات مالية رقمية وكأنه خطوة صغيرة في السياق الأوسع من عدم المساواة، ولكنه يمكن أن يُحدث فارقا كبيرا بالنسبة للمرأة التي تمشي طوال اليوم لتحصيل راتبها، أو تشاهد الآخرين وهم يتخذون القرارات المالية لها. وعندما تحصل النساء، وخاصة الأكثر فقرا، على نفس الوضع والقدرة والفرص التي يتمتع بها الرجال في كل مكان، فإن ذلك يعني تغييرا اجتماعيا جذريا يدفعنا جميعا إلى الأمام. FD

سارة هندريكس هي مدير شؤون المساواة بين الجنسين في مؤسسة بيل وميلندا غيتس.